أنباء سورية

البلبلة والاعتراض دفعا إدارة ترامب لإصدار مواقف مطمئنة والقيام بحركة ديبلوماسية مكثفة في الشرق الأوسط لتسويق القرار وشرحه وتضمينه التعديلات والتوضيحات اللازمة

القرار الأميركي بالانسحاب من سورية.. «توضيحات وتطمينات»

■ الولايات المتحدة تخاطر بفقدان ثقة أصدقائها الأوروبيين لعدم التنسيق معهم .. وحلفائها الأكراد فالمجال صار مفتوحاً لإيران وتركيا لزيادة نفوذهما

تحليل إخباري

بيروت: عندما باغت الرئيس الأميركي دونالد ترامب الجميع بإعلانه انسحابا أميركيا «شاملا وسريعا» من سورية، أحدث هذا الإعلان بلبلة واسعة داخل الولايات المتحدة وخارجها، ولدى حلفائها وخصومها في آن. داخل الولايات المتحدة أصوات قليلة ارتفعت تؤيد هذا القرار وتعتبره «خطوة ذكية» من شأنها أن تفسد العلاقة بين روسيا وحلفائها في المنطقة، وأن تفرض على روسيا ضرورة الاختيار بين تركيا وإيران، فإذا سمحت لتركيا بدخول سورية ستفقد نفوذها على السوريين والإيرانيين، وبالتالي بسحب قواتها من سورية تكون الولايات المتحدة أزالت العامل الذي كان يجمع بين الشركاء المتحالفين، إذ لم يعد هناك أي أساس لتعاون الروس والأتراك والإيرانيين من حيث المبدأ، وهذا أمر جيد.

ولكن كبار المسؤولين في «البنتاغون» و«الخارجية» شعروا بحجم التداعيات المترتبة على هذا القرار الذي يعطي انتصارا لـ «روسيا وإيران والنظام السوري وداعش»، والذي ينعكس سلبا على مصداقية الولايات المتحدة التي كانت التزمت البقاء في سورية الى حين القضاء النهائي على «داعش»، والتوصل الى حل سياسي ينهي الحرب، وتعهدت حماية حلفائها الأكراد، فيما الانسحاب الأميركي يعرضهم لخطر هجمات تركية ضدهم.

وبالإجمال، فإن أميركا تخاطر بفقدان ثقة حلفائها في المنطقة، الأكراد بالدرجة الأولى، الذين يرون أن المجال صار مفتوحا لإيران وتركيا لزيادة نفوذهما في سورية، وللأوروبيين أيضا الذين ساءهم الانسحاب الأميركي غير المنسق معهم وغير المنسجم مع رؤيتهم لمستقبل سورية.

وللإسرائيليين كذلك الذين رأوا أن الانسحاب الأميركي يتعارض مع مصالحهم وخططهم الهادفة الى احتواء إيران وإنهاء وجودها العسكري في سورية.

هذا المناخ من البلبلة والاعتراض، دفع إدارة ترامب الى إصدار مواقف مطمئنة بشأن قرار الانسحاب، والى القيام بحركة ديبلوماسية مكثفة في اتجاه الشرق الأوسط لتسويق هذا القرار وشرحه وتضمينه التعديلات والتوضيحات اللازمة.

وفي هذا الإطار تندرج التطورات التالية:

1ـ جولة وزير الخارجية مايك بومبيو في المنطقة، والتي تهدف خصوصا لطمأنة حلفاء واشنطن بأنها لاتزال منخرطة في سورية، وبأن التحالف في مواجهة إيران مازال فعالا وسيستمر. وأبلغ بومبيو الذين التقاهم حتى الآن بأن أميركا لن تنسحب من قاعدة التنف العسكرية الموجودة في مثلث الحدود السورية ـ العراقية ـ الأردنية، وأن الانسحاب من سورية سيكون بطيئا ومدروسا.

2ـ زيارة مستشار الأمن القومي جون بولتون الى إسرائيل وتركيا، حيث حرص في الأولى على تطمين المسؤولين الإسرائيليين بأنه لا يوجد جدول زمني لسحب القوات الأميركية من شمال شرقي سورية، وأن الولايات المتحدة ستحرص على ألا تتضرر إسرائيل وسائر حلفائها (في إشارة إلى المسلحين الأكراد) من قرار انسحاب القوات الأميركية من سورية، موضحا أن انسحاب الجيش الأميركي من شمال شرقي سورية، مشروط بهزيمة فلول تنظيم «داعش»، وضمان تركيا سلامة المقاتلين الأكراد المتحالفين مع الولايات المتحدة.

أما في تركيا، فقد أحدث بولتون توترا مع المسؤولين الأتراك عندما ناقش مرحلة الانسحاب الأميركي من سورية من زاوية «حماية الذين قاتلوا معنا ضد «داعش»، قاصدا الأكراد، ومنع ظهور تنظيم داعش مجددا ومكافحة الأنشطة الإيرانية في المنطقة. لم يلتق بولتون الرئيس التركي أردوغان الذي امتنع عن استقباله كردة فعل على تصريحاته التي دافع عنها عن شركاء بلاده الأكراد في سورية الذين أدرجتهم أنقرة على لائحة الإرهاب، معتبرا أن بولتون ارتكب خطأ فادحا وأنه يعقد خطة ترامب للانسحاب بتحديد الشروط المتعلقة بدور الجيش التركي بعد الانسحاب الأميركي من سورية، وبالإعلان أن الانسحاب الأميركي لن يحدث حتى تضمن تركيا سلامة المقاتلين الأكراد.

3ـ الاتصال الذي جرى بين ترامب والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وخلص الى أن القضاء على «داعش» يبقى الأولوية بالنسبة إلى الطرفين، وانه في سياق انسحاب الوحدات الأميركية، فإن ماكرون شدد على «أهمية التنسيق الوثيق بين أطراف التحالف الدولي بما يضمن أمن شركائنا كافة». وفي الواقع، فإن باريس تنفست الصعداء بعد التوضيحات الأميركية الأخيرة التي جاءت على لسان ترامب ومستشاره بولتون، ووزير خارجيته بومبيو. والسبب في ذلك، أن ما كانت تطمح إليه الديبلوماسية الفرنسية، أي حصول انسحاب متفق عليه وغير متسرع من جهة وتوفير ضمانات للأكراد من جهة ثانية، تحول بشكل ما إلى خطة أميركية جاءت بعد القلق الذي ضرب شركاء واشنطن في المنطقة وخارجها.

سوريون نازحون يسيرون في مخيم مغمور بالفيضانات بعد هطول أمطار غزيرة في الحسكة أمس الاول (أ.ف.ب)

كازاخستان تجلي العشرات من رعاياها "المحتجزين" في سورية

المقداد: دول أوروبية تتصل بنا لفتح سفاراتها في دمشق

عواصم ـ وكالات: أكد نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، امس، أن سورية تتلقى اتصالات من قبل دول أوروبية بخصوص إعادة فتح سفاراتها في دمشق، مشيرا إلى لقاءات تجرى في سورية وخارجها بهذا الشأن.

وأضاف المقداد ـ في تصريحات أوردتها قناة «روسيا اليوم» الإخبارية ـ إن دمشق أمينة على هذه المباحثات مع الأوروبيين «كي تكون ظروف تطبيع العلاقات مع الدول الأوروبية في أوضاع أكثر إيجابية وسهولة»، مرحبا بالجهود التي بذلت من بعض الدول العربية والتي تبذل الآن من أجل عودة دمشق إلى جامعة الدول العربية، مؤكدا ضرورة تصحيح الوضع في الجامعة «لأنه لا يمكن لأي عمل عربي مشترك أن ينجح إلا بوجود سورية».

وفيما يخص الشمال السوري، أكد المقداد تطلع بلاده إلى تنفيذ اتفاق سوتشي في إدلب وأن تنفذ تركيا ما قطعته من وعود في هذا المجال، واصفا إعلان الولايات المتحدة بدء انسحاب قواتها من سورية بـ«التلاعب الكلامي»، مؤكدا أنه ينبغي في نهاية المطاف أن تنسحب. الى ذلك، أعلنت كازاخستان امس أنه تم إخراج عشرات من مواطنيها ومن بينهم أطفال، من سورية بعد أن كانوا محتجزين «رهائن» لدى «الإرهابيين» في هذا البلد. وقال الرئيس نور سلطان نزاربابيف «في 6 يناير الجاري.. تم إخراج 47 مواطنا كازاخستانيا، من بينهم 30 طفلا، من سورية».

وأضاف «لقد انخدعوا وتوجهوا إلى ذلك البلد الذي يعاني من أزمة حيث احتجزهم الإرهابيون رهائن».

وتابع «سنواصل العمل على إعادة الأطفال (الذين تم أخذهم) إلى منطقة قتال رغما عنهم»، دون أن يكشف تفاصيل عن العملية.

وفي 2014 قامت السلطات بحجب وسائل الإعلام التي نشرت تسجيل فيديو دعائي أصدره تنظيم داعش ويظهر فيه تدريب أطفال جنود كازاخستانيين. واستضافت كازاخستان سلسلة من المحادثات حول سورية بوساطة إيران وروسيا وتركيا، منذ بدئها في 2017. وشارك في المحادثات مفاوضون من النظام السوري والفصائل المسلحة، باستثناء التنظيمات المسلحة. الى ذلك، رحبت حركة المجتمع الديموقراطي الكردية، امس بإعلان الحكومة السورية تفعيل اتصالاتها مع الأكراد في ضوء التدخل التركي.

وقالت الحركة ـ وفقا لقناة (روسيا اليوم) الإخبارية ـ «إن تصريحات نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد إيجابية وما قاله إيجابي، ونتمنى أن تتفعل قنوات الاتصال ونصل إلى نتائج عملية».

الولايات المتحدة تواجه صعوبات في الانسحاب من سورية

تركيا: ندعم وحدة الأراضي السورية ولن نتردد في اتخاذ الخطوات اللازمة شرق نهر الفرات

أنقرة ـ الأناضول: قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو ان الولايات المتحدة تواجه صعوبات في الانسحاب من سورية، وأن تركيا تدعم وحدة الأراضي السورية ولن تتردد في اتخاذ الخطوات اللازمة شرق نهر الفرات.

جاء ذلك خلال كلمة ألقاها تشاووش أوغلو امس في البرلمان التركي حول التطورات الأخيرة في السياسة الخارجية التركية.

وأشار تشاووش أوغلو إلى وجود العديد من القضايا المهمة في أجندة السياسة الخارجية التركية، وأن الملف السوري هو من بين الأولويات.

وأوضح أن بلاده تبحث في الوقت الراهن كيفية تنسيق عملية انسحاب الولايات المتحدة من سورية.

وبين أن التنسيق بشأن انسحاب القوات الأميركية من سورية جرى تناوله خلال زيارة مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي جون بولتون، ورئيس الأركان الأميركي جوزيف دانفورد، والمبعوث الأميركي الخاص إلى التحالف الدولي لمكافحة تنظيم «داعش» جيمس جيفري، إلى العاصمة التركية أنقرة.

وأكد تشاووش أوغلو أن هناك مساعي من قبل بعض الدول لجعل الولايات المتحدة تتراجع عن قرار الانسحاب.

وتابع وزير الخارجية التركي «نقيم هذه القضايا بشكل مفصل مع نظرائنا».

أنباء لبنانية

"التشكيل أصبح اليوم فعلاً ماضياً ناقصاً والاقتراحات التي جرى التداول بها مؤخراً لم يكن لها نصيب من النجاح"

بري يدعو إلى تأجيل القمة الاقتصادية: يجب أن يكون لبنان علامة جمع وليس طرح

بيروت ـ عمر حبنجر

دعا رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، إلى تأجيل انعقاد القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والمقرر لها أن تنعقد يومي 19 و20 يناير الجاري في العاصمة اللبنانية بيروت، بسبب عدم وجود حكومة في لبنان.

وأضاف بري خلال (لقاء الأربعاء النيابي) تعليقا على التعثر الذي يشهده ملف التأليف الحكومي: «موضوع تشكيل الحكومة كان في خبر كان، وأصبح اليوم فعلا ماضيا ناقصا، والاقتراحات التي جرى التداول بها مؤخرا لم يكن لها نصيب من النجاح».

وأضاف رئيس المجلس النيابي: «في ظل غياب وجود حكومة، ولأن لبنان يجب أن يكون علامة جمع وليس علامة طرح، ولكي لا تكون هذه القمة هزيلة، أرى وجوب تأجيلها».. مشددا، في ذات الوقت، على رؤيته بضرورة مشاركة سورية في مثل هذه القمة حال انعقادها.

وأشار إلى أنه لم يتلق حتى الآن أي إجابة في شأن دعوته لانعقاد جلسة لحكومة تصريف الأعمال القائمة، لمناقشة وإقرار الموازنة العامة للدولة وإحالتها إلى مجلس النواب لاعتمادها، معتبرا أن هذا الإجراء لا يتناقض مطلقا مع ضرورة الإسراع بتأليف الحكومة «والرجوع عن التعنت الذي يؤخرها».

من جانبه، اعتبر الرئيس اللبناني ميشال عون امس ان موقف المجتمع الدولي «لا يبدو واضحا» حيال مسألة عودة اللاجئين السوريين وان «ما يرشح من مواقف للمؤسسات الدولية لا يبدو مطمئنا»، مشيرا إلى أن الظروف الراهنة لم تعد تسمح بالمماطلة والتشبث بالمصالح في مسار تشكيل الحكومة الجديدة، ومشددا على أنه يبذل قصارى جهده للمحافظة على «الخيارات الوطنية الكبرى التي صانت الوطن منذ عقود».

ونقلت الرئاسة اللبنانية في بيان عن عون اشارته في كلمة امام اعضاء السلك الديبلوماسي ومديري المنظمات الدولية في القصر الجمهوري إلى أنه يعمل على تحقيق توافق واسع وتام من أجل الانتهاء من عملية تشكيل الحكومة الجديدة بالشراكة مع رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري، وذلك من منطلق أن جوهر الديموقراطية اللبنانية قائم على التوافق قبل أي شيء آخر.

وقال إن التجارب السابقة أظهرت أن عملية تشكيل الحكومات كانت تتطلب وقتا ومشاورات واسعة لأنها «لم تقم على أسس ومعايير واضحة».. معتبرا أنه في الوقت الراهن وبعد اعتماد القانون النسبي، ما كان يجب أن تطول فترة التأليف الحكومي «لو تم الاعتماد منذ البدء معيار عدالة التمثيل الذي يجب أن يكون الحكم في أي خلاف».

وحذر الرئيس اللبناني من أن الظروف التي يمر بها لبنان «لم تعد تسمح بالمماطلة أو التشبث بمصالح الأطراف على حساب الوطن والشعب» داعيا جميع الفرقاء السياسيين إلى تحمل المسؤولية والارتقاء إلى مستوى التحديات الجسام.

واعرب عون عن الخشية من أن يكون الإصرار على إبقاء اللاجئين في لبنان «مخططا لتهجير ما أمكن من اللبنانيين تسهيلا للحلول الغامضة والمشبوهة التي تلوح في الأفق».

وجدد الإشارة الى الأعباء التي يتحملها لبنان جراء «حروب الجوار» وتدفق اللاجئين السوريين، لافتا الى امكان عودتهم الى وطنهم والعيش فيه بكرامة والمساهمة في ورشة إعادة اعماره «خصوصا بعدما انحسرت الحرب وعادت الحياة الى طبيعتها في معظم مدنه».

وأكد عون حرص لبنان على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 رغم الضغوط الإسرائيلية المتواصلة على لبنان سواء عبر الخروقات الدائمة للقرار وللسيادة اللبنانية او عبر الادعاءات والاتهامات والتهديدات.

واعتبر ان «التهديدات الإسرائيلية والضغوط المستمرة والحلول الغامضة وما تحمله من صفقات، بالإضافة الى ضرب الهوية الجامعة للأرض المقدسة عبر اعتماد القدس عاصمة لإسرائيل وإعلان يهوديتها كلها إشارات منذرة بالخطر ولا تنهي الحروب القائمة بل تؤسس لحروب جديدة ولتهجير جديد وتطهير عرقي جديد».

ورأى ان القدس لا يمكن أن تكون مدينة معزولة ومحظورة وان السلام يقوم على الاعتراف بالحقوق وإذا «لم يكن عادلا يبقى على الورق ولا ينسحب على الشعوب وبالتالي لا يدوم».

وفي الشأن الحكومي، قال الرئيس اللبناني ان المواطن يعاني اليوم حالة تعثر داخلي ومن الانعكاسات السلبية لملف اللاجئين، لافتا الى انه يعمل على تحقيق توافق واسع وتام لتشكيل الحكومة بالشراكة مع رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري.

بدوره، اكد سفير الڤاتيكان وعميد السلك الديبلوماسي في لبنان جوزيف سبيتيري في كلمته دعم لبنان ديبلوماسيا واقتصاديا من قبل جميع اصدقائه في مواجهة التحديات سواء الداخلية منها او الخارجية.

واعتبر ان السلام «خيار اساسي والتزام دائم التجدد على مختلف الصعد الجماعية والوطنية والدولية»، داعيا الجميع الى الالتزام بالتعهدات ومن بينها القرار 1701 الذي يضمنه حضور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل).

الرئيس العماد ميشال عون خلال إلقائه كلمة أمام السلك الديبلوماسي في بعبدا (محمود الطويل)

عون: الظروف لم تعد تسمح بالتشبث بالمصالح على حساب تشكيل الحكومة

أخبار وأسرار لبنانية

● **لا أهمية للثلث المعطل في الحكومة:** يقول سياسي مخضرم إن لا أهمية للثلث المعطل في مجلس الوزراء لأن القرارات والقضايا الأساسية في مجلس الوزراء تبت بالتوافق وليس بالتصويت. وإذا حل التصويت نادرا محل التوافق كما جرى مثلا في إقرار مشروع قانون الزواج المدني أيام الرئيس الياس الهراوي، فإن القرار المتخذ من دون توافق لا يشق طريقه الى التنفيذ.

● **الحريري لن يكسر صمته قريبا:** لا شيء يدل الى أن صمت الرئيس سعد الحريري سيكسر قريبا. فداخل كتلة «المستقبل» النيابية من يحدد قواعد الاشتباك في وضوح: مرتان كادت الحكومة أن ترى النور لكنها نسفت من جانب حزب الله، أولا، يوم تخلى عن سياسة التفرج والإيحاء أنه الأكثر تسهيلا باختراع عقدة تمثيل «اللقاء التشاوري»، ولاحقا، حين سقطت تسوية جواد عدرا، مستخدما أعضاء «اللقاء» لتحقيق هذا الهدف. واليوم لا شيء إضافيا يفعله أو يقوله الحريري، ومن اخترع الأزمة تقع عليه مسؤولية حلها... ويتمسك «الحريريون» بمعادلة من اخترع المشكلة عليه أن يحلها. الحريري أعطى كل شيء يمكن أن يعطى، وأي خطوة إضافية هي بمثابة انتحار له على مستويين:

ـ الأول: استراتيجي، فليس ابن رفيق الحريري من «سيذبح» اتفاق الطائف.

ـ الثاني: تكتيكي لأن الحريري، ومنذ اليوم الأول للتكليف، تبنى خيار حكومة وفاق وطني لكي يجلس الجميع الى طاولة القرار، ليس لأنه يهوى هذا النوع من الحكومات، بل لأنه يريد أن ينفذ مشروعا إصلاحيا استثماريا بعنوان «سيدر»، يشكل خشبة خلاص وحيدة للبلد، رسمه بيده وحصنه بموافقة داخلية عليه، وفتح له الطريق الى باريس وأمن له التمويل». ومن يفترض أن الحريري قد يتراجع خطوة الى الوراء، بقبول التنازل من حصته أو قبول توزير شخصية محسوبة شكلا ومضمونا وعددا على حزب الله، ما يكرس فرضية أن التوقيع الثالث في يده، سيشكل في رأي المصادر عينها، نحرا لهذا المشروع الإصلاحي وللحريري نفسه.